مقدمة

لقد خلق المولى عز وجل البيئة الطبيعية في توازن دقيق، قال تعالى: "والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون"، وكرم المولى عز وجل الإنسان باستخلافه في الأرض، ومنذ ذلك الحين بدأ في استغلال مواردها الطبيعية وثرواتها لتلبية رغباته واحتياجاته، لكن وتيرة استغلاله لهذه الثروات ازدادت في القرون الأخيرة بشكل رهيب وخصوصا مع بداية الثورة الصناعية، فأدى ذلك إلى الإخلال بالتوازن الطبيعي للنظام البيئي.

وقد أدى تسابق الدول حول التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي إلى ازدياد الأنشطة البشرية، التي تسببت في تلوث البيئة ووقوع الكوارث الطبيعية. وظهر جليا الخلاف القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالدول المتقدمة تواصل تحقيق مصالحها الاقتصادية ولو على حساب تلويث البيئة بواسطة الأنشطة الصناعية، أما الدول النامية فتسعى إلى مواكبة التطور الحاصل لدى الدول المتقدمة، ولكن بوتيرة بطيئة وعلى حساب استنزاف الموارد الطبيعية.

لقد أثر هذا الخلاف كثيرا على تحقيق التعاون الدولي للحفاظ على البيئة، لذا جاء مؤتمر استوكهولم للبيئة البشرية سنة 1972، لدعوة الدول لحماية الموارد الطبيعية باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، وتحقيق التنمية والتغلب على مظاهر عدم التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وبعد عشرين سنة وفي ريو دي جانيرو سنة 1992، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والذي صدر عنه إعلان قمة الأرض واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.

وقد أجمعت دول العالم بأسرها على ضرورة التصدي للمشاكل البيئية، التي باتت تهدد الأمن الوطني والدولي، ومن ثم يعد مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة 1992 مرحلة هامة من

مراحل العمل الدولي لمواجهة هذه المشاكل وعلى رأسها قضية التغيرات المناخية وقضية التنوع البيولوجي والتصحر.

وتلت مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة 1992 العديد من المبادرات، سواء كانت وطنية أو دولية تمثلت في إبرام الاتفاقيات وعقد المؤتمرات والندوات وإعداد التقارير والبرامج الإنمائية.

وقد ظهر مع بداية الاهتمام الدولي بقضايا وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف، مفهوم جديد وهو التنمية المستدامة، والذي تطور ليصبح بعد ذلك أحد المبادئ الرئيسية لقانون البيئة. إن الجهود الدولية والوطنية في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها قد اتخذت طريقها إلى التطبيق العملي، حيث أسهمت في صياغة العديد من المبادئ والقواعد القانونية، والتي بدورها أسست ما يعرف بقانون البيئة كفرع جديد من فروع القانون.

يضم مقياس قانون البيئة والتنمية المستدامة مصطلحين وهما البيئة والتنمية المستدامة، ويعني ذلك أن هذا المقياس يهتم بإبراز مفهوم البيئة ومفهوم التنمية المستدامة والعلاقة بينهما وكذلك التطرق للآليات القانونية الكفيلة بتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية من جهة ومقتضيات حماية البيئة من جهة أخرى.

نتناول في هذا المقياس أربعة محاور أساسية، حيث خصصنا المحور الأول لمفهوم البيئة، أما المحور الثاني فخصصناها للتلوث البيئي، أما المحور الثالث فخصصناها لمصادر قانون البيئة، أما المحور الرابع فخصصناها لخصائص ومبادئ قانون البيئة.

المحور الأول: مفهوم البيئة

المحور الثاني: التلوث البيئي

المحور الثالث: مصادر قانون البيئة

المحور الرابع: خصائص ومبادئ قانون البيئة